إقرار القانون مرفوض قبل معالجة كل الثغرات

الصالح: لن نتخلى عن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة

قال النائب خليل الصالح انه لن يتم التخلي عن دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبب «لعبة حكومية» حاولت توظيف قانون ضمان تمويل المتضررين من كورونا لمصلحة التجار، ولنا ملاحظات جوهرية على القانون منعتنا من التصويت عليه بشكل نهائي، ومطلوب من اللجنة المالية التي أعدنا إليها القانون الأخذ بها.

وأضاف الصالح: لن نقبل بإقرار القانون وإحالته الى الحكومة قبل تسكير كل ثغرة يمكن ان يستفيد منها التجار، وإن لم يحدث ذلك فلن يمر، وزاد بقوله: لا علاقة نهائيا للوافدين بالقانون، وألغينا المادة التي تفتح الباب لدعم التجار على حساب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك اكتفينا بإقرار المداولة الأولى وإرساله الى اللجنة المالية لسد أي ثغرة في هذا الخصوص، ولا نقبل إطلاقا توجيه أموال الدولة لدعم التجار في وقت تعاني فيه العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه نساند بقوة شبابنا من أصحاب المشاريع الصغيرة، فالقانون هدفه الأساس دعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررين من جائحة كورونا، ولن نسمح ان يستغل في غير ذلك.

خليل الصالح

للدور الذي قدمه في مجال الدعوة

الدمخي لإطلاق اسم عبدالرحمن عبدالخالق على أحد الشوارع أو المنشآت الدينية

أعلن النائب د. عادل الدمخي عن تقديمه اقتراحا برغبة لإطلاق اسم المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق على أحد شوارع الكويت أو مسجد أو مركز تابع لوزارة الأوقاف.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا للدور الكبير الذي قدمه الشيخ الفاضل عبدالرحمن عبدالخالق في مجال الدعوة والبحث العلمي الشرعي الإسلامية».

د. عادل الدمخي

بالإضافة إلى أن الشيخ الفاضل كان معلما في وزارة التربية منذ عام 1965 إلى عام 1990، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«إطلاق اسم المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ الفاضل عبدالرحمن عبدالخالق على أحد شوارع الكويت أو مسجد أو مركز تابع لوزارة الأوقاف والشؤون

الدلال للعقيل: ما إجراءات «القوى العاملة» لسداد المستحقات والرواتب في الشركات؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، قال في مقدمته: إن إكرام بني آدم واحترام إرادته من أهم واجبات الدولة، ومن تلك الجوانب التي تعد من أهم قضايا حقوق الإنسان تلك المرتبطة بالعمالة وحقوقها التي كفلها الدستور والقانون وبالأخص من العمالة التي تقوم بوظائف مهمة في إطار الخدمات التي تقدمها الدولة، وقد أولى المشرع لهيئة القوى العاملة عددا من الضمانات لاقتضاء العاملين في القطاع الخاص لمستحقاتهم وامتيازاتهم التي كفلها التعاقد معهم لتأدية مهام ووظائف محددة من خلال التعاقدات والمناقصات الحكومية، إلا أنه مع الأسف تقوم بعض الشركات والمؤسسات والأفراد بجريمة في حق بعض أفراد العمالة من غير المواطنين عن طريق منع أو تأخير سداد رواتبهم أو مستحقاتهم أو حجز جوازاتهم دون مبرر أو منعهم من اقتضاء الحقوق التي كفلها القانون لهم، وتعد تلك الممارسات مخالفة صريحة للقانون ومواثيق حقوق الإنسان وتراجع في سلم الحضارة وحماية حقوق الإنسان في الكويت، ونظرا لخطورة آثار تلك التصرفات، وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1- يرجى تزويدي بالنصوص التشريعية والنظم القانونية والقرارات الصادرة من الوزارة المختصة ومن هيئة القوى العاملة بشأن التزام الشركات والمؤسسات المتعاقدة مع الدولة أو العاملة بالقطاع الخاص بسداد المستحقات والرواتب المالية للعاملين في تلك المؤسسات والشركات في المواعيد القانونية والتي كذلك تشير إلى أهمية منح الامتيازات القانونية الأخرى للعاملين.

2 - ما إجراءات الوزارة وهيئة القوى العاملة تجاه المخالفات للقانون في حالة امتناع أو تعسف بعض أرباب العمل من المؤسسات والشركات والأفراد بمنع أو تأخير صرف الرواتب أو حجز جواز السفر أو عدم منح العاملين مستحقاتهم المالية أو رواتبهم؟ وهل يوجد خطوات أو إجراءات لمنع تلك التجاوزات؟ مع تزويدي بما يفيد ذلك.

3 - ما عدد الشكاوى التي تقدم بها الأفراد أو العاملون في القطاع الخاص ممن لم يتقاضوا مرتباتهم أو مستحقاتهم المالية أو حجزت جوازات سفرهم دون وجه حق منذ عام 2017 وحتى تاريخه؟ مع رجاء ذكر أسماء الشركات والمؤسسات المخالفة للقانون وإجراءات الوزارة وهيئة القوى العاملة تجاه تلك المخالفات.

4 - هل يوجد في الوزارة أو هيئة القوى العاملة آليات للرقابة والضبط في تطبيق القانون بشأن ضمان التزام الشركات والمؤسسات والأفراد بسداد الالتزامات المالية والمرتبات للعاملين في القطاع الخاص؟ وما آليات تلك الرقابة وإجراءات الوزارة وهيئة القوى العاملة لضمان عدم مخالفة القانون في هذه القضية؟ وهل آليات الرقابة زيارة تلك الشركات والمؤسسات وضمان التزامهم بالقانون وسداد مستحقات العاملين لديهم؟

5 - ما عدد الشكاوى المرتبطة بالوزارات والجهات الحكومية المتعاقد معها وهناك تأخير من تلك الوزارات والجهات في سداد الالتزامات التعاقدية للشركات والمؤسسات المتعاقد معها وأدى ذلك إلى إخلال تلك المؤسسات والشركات مع العاملين معهم؟ وما صور معالجة أوجه القصور في ذلك؟

6 - هل توجد شكاوى أو اعترافات أو ملاحظات وجهت من منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان أو منظمات محلية معنية بحقوق الإنسان بشأن حقوق العاملين في القطاع الخاص من العمالة وبالأخص فيما يتعلق باقتضاء رواتبهم ومستحقاتهم المالية في المواعيد القانونية أو فيما يتعلق بحجز جواز السفر للعمالة؟ وما رد الوزارة على تلك الانتقادات والملاحظات والتساؤلات منذ عام 2017 حتى تاريخه؟

يصعب اكتشافها بمدينة الكويت بسبب محدودية الرؤية

الشاهين للصالح: ما إجراءات حماية المنشآت الحيوية من طائرات «درونز»؟

ما مدى استعداد الكويت تقنياً وعسكرياً في مواجهة خطر الطائرات دون طيار؟ وهل هناك خطط إستراتيجية لذلك؟

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون الوزراء أنس الصالح قال في مقدمته: طالعتنا جريدة «الأنباء» في العدد الصادر بتاريخ 2020/9/20 بتصريح مستشار شؤون «الدرونز» في وزارة الدفاع الأميركية، والذي أفاد بأن الجهود الديبلوماسية للكويت جنبتها المخاطر - باستضافة من مركز «ريكونسنس للبحوث والدراسات» - وأن الكويت بحاجة لتقييم شامل وسريع لنظام مكافحة الطائرات بدون طيار لحماية الشخصيات المهمة والمنشآت الحيوية، وأنه يصعب اكتشاف الطائرات دون طيار بمدينة الكويت بسبب محدودية الرؤية وتعدد المسارات، ونظرا لوقوع حادثة اختراق الطائرة المسيرة بدون طيار والتي اخترقت أجواء الكويت في سبتمبر 2019، وللوقوف على مدى الجاهزية لمواجهة المخاطر المحتملة.

أسامة الشاهين

وطالب النائب أسامة الشاهين بتزويده وإفادته بالآتي:

1 - ما مدى استعداد الكويت تقنيا وعسكريا في مواجهة خطر الطائرات دون طيار (الدرونز) لحماية المنشآت الحوية والسيادية؟

2 - هل تم وضع خطط واستراتيجيات لتأمين الحماية المناسبة لمنشآت الكويت الحيوية والسيادية من خطر الطائرات المذكورة؟

يتقدم
رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في
شركة اسمنت الكويت (ش.م.ك.ع)
بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى
سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد
حفظه الله ورعاه
بمناسبة حصوله على ثقة مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد
حفظه الله ورعاه
لمنصب ولاية العهد
داعين المولى العلي القدير أن يسدد خطاه إلى مافيه خير
ومصلحة الكويت وشعبها الوفي والأمتين العربية والإسلامية
في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى